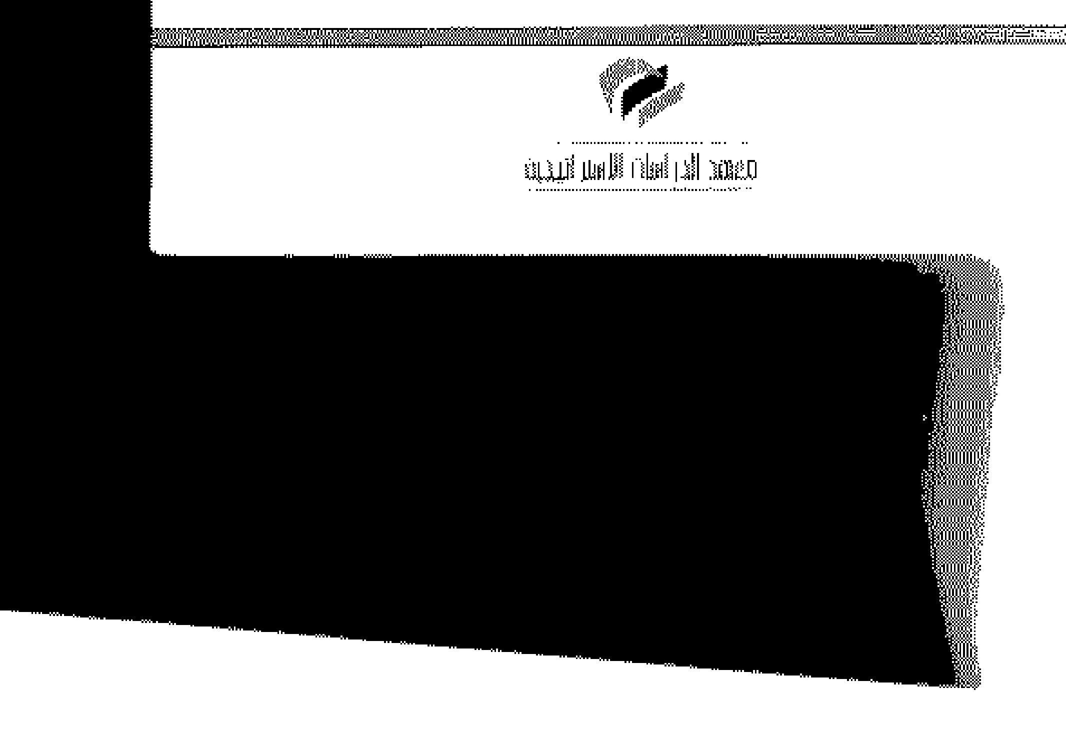


إعداد

كامل وزنه



مقدمة

الاقتصاد السياسي علم من العلوم الاجتماعية الحديثة التي تعنى بالإنسان وبالأوجه المختلفة للنشاط الإنساني. بدأ الاقتصاد السياسي كمجموعة من النصائح والإرشادات والحلول العملية التي يقدمها المفكرون الاقتصاديون إلى الحكام، للاستعانة بها في مهام الحكم، واستخدمت عبارة الاقتصاد السياسي للمرة الأولى في الكتاب الاقتصادي الأول الذي وضعه الكاتب الفرنسي أنطوان دي مونتكرتيان عام ١٦١٥ بعنوان «رسالة في الاقتصاد السياسي»، وأخذ يتطور تدريجياً إلى أن أرسيت قواعده العلمية الأولى في مطلع النصف الثاني من القرن الثامن عشر بفضل المدرستين التقليديتين: المدرسة الفيزيوقراطية أو الطبيعية في فرنسا، والمدرسة الإنكليزية في بريطانيا.

والاقتصاد السياسي هو «العلم الذي يُعنى بمختلف أوجه النشاط الإنساني المرتبطة بالأموال الاقتصادية، والقوانين العلمية التي تفسّر الظواهر الاقتصادية المرافقة لهذا النشاط»[١]. من جهة ثانية، يعتبر النشاط الاقتصادي محاولة مستمرة لوضع الأشياء في نصابها، بشكل يلبّي حاجات البشر.

---

(١) د.عزمي رجب - مبادىء الاقتصاد السياسي، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٤، ج ١، ص ١١.

والاقتصاد السياسي في النظم الرأسمالية عبارة عن «دراسة سعي الإنسان والجماعات، للحصول على النقود اللازمة لتأمين معاشهم، وتنفيذ مشاريعهم التي تستهدف الربح أو تحقيق مآربهم المختلفة»، أما في النظم الاشتراكية فهو «دراسة سعي الجماعات والأفراد في سبيل تحقيق النهج الاقتصادي المرسوم»(٢).

إن العلم الاقتصادي، كسائر العلوم الأخرى، يستند إلى قوانين علمية خاصة به، فهل توجد قوانين اقتصادية بهذا المعنى؟

لقد اختلف الاقتصاديون في هذا الأمر، وفيما اعتبر الاقتصاديان البريطانيان، جون ستيوارت ميل وألفرد مارشال أن «القوانين الاقتصادية ليست علمية بكل معنى الكلمة، ولا تصل في دقتها إلى مستوى القوانين العلمية المعروفة في العلوم الطبيعية»(٣)، ووضعا القوانين الاقتصادية في المرتبة الوسطى بين العلوم الطبيعية الدقيقة كعلم الفلك والعلوم الطبيعية الأقل دقة كعلم الأحوال الجوية، وأطلقا عليها اسم القوانين التقريبية أو الاتجاهية، ذهب فريق آخر من الاقتصاديين إلى أن «الاقتصاد السياسي علم بكل ما للعلم من معنى، وأن قوانينه العلمية لا تختلف في شيء عن القوانين العلمية الأخرى المعروفة في سائر العلوم»(٤)، ومن القائلين بهذا الرأي الاقتصادي الفرنسي لويس بودان.

من جهته، ميّز ليون ولراس بين الاقتصاد النظري والتطبيقي، والاقتصاد الاجتماعي أو السياسة الاقتصادية، واعتبر أن العلم

(٢) المصدر نفسه، ص ٢١.
(٣) المصدر نفسه، ص ٢٢.
(٤) المصدر نفسه، ص ٢٣.

الاقتصادي يقتصر على الاقتصاد النظري الذي يحلل الظواهر الاقتصادية ويستنبط القوانين العامة.

يحتاج الاقتصادي في أبحاثه إلى الإستعانة بطرق البحث العلمي للوصول إلى النتائج المتوخاة، واكتشاف الحقيقة والقوانين العلمية، وهناك طريقتان رئيسيتان متبعتان في غالبية العلوم:

أولاً- الطريقة الاستنباطية أو الاستنتاجية:

تبدأ هذه الطريقة من افتراض عام بديهي أو مسلّم به، أي أنها تبدأ من العموميات أو الكليات لتصل إلى الجزئيات والظواهر الفردية.

ثانياً- الطريقة الاستقرائية أو الاستدلالية:

تتبع هذه الطريقة نهجاً عكسياً يقضي بملاحظة الظواهر الفردية المتماثلة في أوقات وأماكن مختلفة ومراقبة تطوراتها، والانتقال منها إلى استخلاص بعض المبادىء العامة التي تشملها وتنطبق عليها.

«وينصح بعض الاقتصاديين بالجمع بين هاتين الطريقتين على الوجه التالي:

١) مشاهدة الظواهر الاقتصادية ودراستها ومراقبة أكبر عدد منها.

٢) وضع الافتراضات الملائمة حول سير هذه الظواهر والوصول منها إلى مبدأ عام بالطريقة الاستقرائية.

٣) وأخيراً إستنتاج المبادىء المتفرعة عن المبدأ العام المتقدم بالطريقة الإستنباطية»(٥).

وقد يضاف إلى هاتين الطريقتين الأساليب التالية: الإحصاء،

(٥) د. عزمي رجب، المصدر نفسه، ص ٢٥-٢٦.

التحقيقات الفردية والجماعية.

الاقتصاد السياسي علم حديث النشأة، لذلك كان لا بد له من الاعتماد على عدد من العلوم الأخرى في تكونه وتطوره كعلم النفس، والأخلاق، والقانون، والجغرافيا، والتاريخ، والرياضيات والتقنية.

يحظى الاقتصاد السياسي باهتمام الجميع، سواء في الحقل الخاص أو العام، باعتبار الاقتصاد الهيكل المادي والحيوي للمجتمعات البشرية في كلّ بلد وعصر، نظراً لارتباطه الوثيق بالإنسان ولكونه مظهراً بارزاً من مظاهر نشاطه.

عرف التاريخ الاقتصادي بعض الاقتصاديين البارزين، ويعتبر آدم سميث مؤسس العلم الاقتصادي الحديث وأعظم ركن من أركان المدرسة التقليدية أو المذهب الاقتصادي الحر، فمن هو آدم سميث؟ وما دوره في وضع الأسس الأولى لعلم الاقتصاد؟ وإلى أي مدى تتماشى أفكاره الاقتصادية مع التيارات الحديثة في علم الاقتصاد ونظام العولمة؟

يحاول هذا الكتيّب أن يلقي الضوء على بعض ما قدمه آدم سميث من فكر اقتصادي حول العمل، القيمة، السعر، التوزيع، الريع وغير ذلك. سعى سميث، من خلال نظرياته، إلى دمج فكرة تقسيم العمل وتطوير القوى الإنتاجية مع الحرية الفردية، كما دعا إلى تراجع سلطة الدولة في الأمور التي تحد من نمو الاقتصاد وتطوره.

ويقدم هذا الكتيب بعض المبادىء الفلسفية الجديدة في علم الاقتصاد الحديث مع إطلالة موجزة على مذهبي الحرية الفردية والاقتصاد الموجه، ويختم بالتعريف باقتصاد المعرفة الذي قدّم فكراً

اً للمجتمعات والأفراد، ومكّن الدول التي تفتقر إلى المواد الأولية الثروات الطبيعية ـ وهي الحجر الأساس في بناء المجتمعات وتطورها من اعتلاء المراتب الأولى في الاقتصاد العالمي، معتمدةً على هذه المنهجية.

آدم سميث

ولد آدم سميث في اسكوتلندا، درس في جامعة غلاسكو وأمضى معظم حياته مدرساً في جامعتي اديمبوره وغلاسكو. في العام ١٧٧٦ نشر كتابه بعنوان: «ثروة الأمم»، بحث فيه عن أسباب وطبيعة هذه الثروة. أحدث هذا الكتاب تغييراً هاماً في تاريخ الاقتصاد السياسي، واعتبر في وقته بداية التأسيس للنظام الرأسمالي، حيث تم فصل علم الاقتصاد عن بقية العلوم الاجتماعية.

في كتابه هذا أولى سميث اهتماماً كبيراً بتحديد مصدر الثروة وطرق توزيعها في المجتمع، ووسائل تنظيم التجارة وكيفية تقييم العمل وتقسيمه، بالإضافة إلى أطروحاته المتعلقة بالحرية واليد الخفية التي تساهم في دفع الحركة الاقتصادية وتشجيع الاستثمار، في ظل حماية الدولة، إنما بعيداً عن تدخلها المباشر في تنظيم العمل. تميز سميث بفكره عن معظم مفكري واقتصاديي تلك الحقبة، وكان للمواضيع الاقتصادية التي تطرق إليها أثر بالغ في تنظيم علم الاقتصاد السياسي.

يعتبر آدم سميث من رواد الليبرالية الاقتصادية، ومن مؤسسي النظام الرأسمالي ومنشئي علم الاقتصاد السياسي الحديث، فإيمانه

بنظام السوق الحر وإتاحة الحرية الكاملة للأفراد في تعاملاتهم الاقتصادية، كان مقدمة للنمو والتنمية والرخاء الاقتصادي. ورأى سميث في كتابه أن ثروة كل أمة تقاس بقدرتها الإنتاجية في خلق السلع المختلفة، وأصبح مقياس الثروة لديه إنتاجية العمل التي تتضاعف إذا ما تم تقسيم هذا العمل، ليظهر التخصص في الأعمال الجزئية بعد تقسيم عملية العمل الواحدة إلى أجزاء بسيطة، حيث يقوم كل عامل بأداء الجزء الخاص به، ما يزيد من إنتاجية مجموعة العمال.

اعتقد سميث بأن نزعة الإنسان ورغبته في تحسين أحواله المادية وتأمين منفعته الشخصية كانتا الدافع المحرك لجميع تصرفاته. وفسّر العلاقة بين منفعة الفرد ضمن المجتمع والحالة الاقتصادية التي يعيش فيها، فوجد أن المصلحة الفردية والمنفعة الشخصية قد تترجمان إلى منفعة للبيئة والمجتمع الذي يعيش الإنسان فيه.

يقول سميث بأن «الصناعي يسهر على تحسين إنتاجه ليضمن له أكبر رواج وأفضل قيمة في السوق، وهو بعمله لا يفكر إلا بمنفعته الشخصية وربحه الخاص، ولكنه في الوقت ذاته يكون قد أدى خدمة للمجتمع، وقام بعمل يحقق المنفعة العامة»[1].

إن مصلحة الصناعي تقدم تصوراً عن حالات كثيرة أخرى يسعى فيها الإنسان إلى تحقيق هدف يخدم مصلحته الشخصية، لكنه، في الوقت نفسه، يساهم في بناء وازدهار الحركة الاقتصادية ونمو المجتمع وتطوره. هنا يأتي التوافق العفوي بين المنفعتين العامة والخاصة، والجدير بالذكر أنه إذا لم يكن هناك من مكابح للمصلحة الشخصية

(١) فؤاد دهمان – محاضرات في المذاهب الاقتصادية الكبرى، دمشق ١٩٥٩، ص ٧٤.

فإن المصلحة العامة قد تتضرر، إلا إذا تواجدت بعض الثوابت في الحركة الاقتصادية تحدّ من أطماع المنفعة الشخصية كنظام المنافسة الذي يسهل حرية تحرك الأموال ويزيد من سرعة انتقالها خدمةً للقوى الإنتاجية ومساهمة في زيادة المنفعة العامة.

عاش سميث في بلد يعج بالحركة الاقتصادية والتبادل التجاري، وليس في منطقة زراعية تعتمد بشكل كامل على العمل في الأرض، كما كانت الحال في فرنسا مثلاً، لذلك اعتقد أن العمل، وليس الطبيعة، مصدر القيمة، مهاجماً كل العوائق التي وضعتها الحكومات ضد التوسع الصناعي. كما آمن أن العيش في العالم الحديث المتطور، حيث تكثر البضائع والخدمات، يتطلب التبادل الدائم وفتح الأسواق وإزالة كل العراقيل أمام مرور السلع. وأما الاعتماد على الثروة الطبيعية كالذهب وغيره فلم يعد يقدم الدعم الكافي لبناء الاقتصاد لأن رخاء الأمة يعتمد على نسبة العمل المنتج إلى الآخر غير المنتج. فالعمل المنتج الذي يولد سلعاً اقتصادية مادية ذات قيم استبدالية هو الأساس في تنمية أي مجتمع.

تساءل سميث ما الذي قد يدفع الإنسان إلى القيام بالاستثمارات الخاصة؟ وكيف يستطيع هذا الأخير أن يوفّق بين حاجات المجتمع وحاجاته الشخصية؟ فسميث لم يؤمن بضرورة وجود إدارة مركزية أو أي تأثير للسياسة التقليدية على الوضع الاقتصادي. هذه الأسئلة وغيرها دفعت آدم سميث إلى صياغة قوانين للأسواق، ففكر بما يعرف باليد غير المنظورة، واعتبر أن المنفعة الشخصية والعاطفة قد تدفعان بالاتجاه الذي يكون متماشياً مع مصلحة المجتمع في معظم الأحيان.

القسم الأول: العمل مصدر الثروة

وضع آدم سميث غاية أساسية لعلم الاقتصاد، وهي الوصول إلى الثروة، واعتقد أن تحقيق ذلك يكون عبر عنصري الإنتاج والعمل. وقال إن العامل الأساسي الذي يساعد على زيادة كمية الإنتاج هو التخصص أو تقسيم العمل.

وهذه الزيادة تخلق ثروة إضافية تمدّ الأمة بكل ما تحتاجه. ولأن تطوير العمل وتقسيمه يؤديان إلى زيادة الإنتاجية التي يقاس بها تقدم المجتمعات حتى وقتنا هذا، فإن السرعة في إنجاز العمل مع الكلفة الأقل تميّزان الاقتصاد القوي عن الآخر الضعيف، وبالتالي الدول القوية عن الأخرى الضعيفة.

وبما أن المعرفة وثقافة التطور مبدآن أساسيان لتقدّم المجتمع، ذهب آدم سميث إلى المقارنة بين دول تعتبر خصبة بمواردها الطبيعية لكن أهلها يعيشون حياة الفقر والبؤس، كدول القارة الأفريقية التي تمتلك موارد طبيعية كبيرة لكن شعبها لا يملك مفهومي الإنتاجية والثقافة اللذين يؤهلانها لمواكبة تحديات العصر، بالإضافة إلى مشاكل وعثرات سياسية أخرى. هذه الدول تعيش لغاية اليوم حالة الفقر والهلاك، فيما بلغت دول أخرى أصغر حجماً مستوى متقدماً من الرفاهية والغنى والتقدم.

هذه الظاهرة وحدها ـ كما أشار سميث ـ كافية للدلالة على أن الطبيعة ومواردها لا تفيدان دون العمل المتخصص الذي يستثمر خيرات الطبيعة ويعطي الثروة .

يعتقد سميث أن العمل هو مصدر الثروة وأن الأخيرة هي «الإنتاج الذي يعطيه العمل، وكميتها تتوقف على عاملين: أحدهما هو

كمية العمل الذي تقدمه الأمة، أو بعبارة أصح نسبة هذه الكمية إلى عدد السكان الذين يستهلكون إنتاجه، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة كانت البلاد غنية والأمة فيها مرفّهة، وكلما كانت هذه النسبة صغيرة قياساً لعدد السكان، كانت البلاد فقيرة والحياة فيها بائسة»[٢]. وهنا يتوقف الإنتاج على نسبة الناس العاملين المنتجين ونسبة العاطلين عن العمل من الرجال والنساء والأطفال والشيوخ. أما العامل الثاني فهو مردود العمل أو القوة الإنتاجية له، لذلك نرى أن الشعوب البدائية التي يعمل جميع أفرادها تعيش حالة من الفقر، بينما تتمتع شعوب المجتمعات المتمدنة بنسبة أعلى من الرفاهية والثروة، مع بعض نسب البطالة، ويعود هذا إلى القوى الإنتاجية وكيفية استخدام الثروة وتوظيفها في بناء المجتمع ما يزيد من مردود العمل ويجعله أقوى وأكثر قدرة على بناء الثروة .

ويستخدم آدم سميث مثله المشهور بـ «صنعة الدبابيس» فالعامل غير المدرّب على هذه الصنعة وعلى استعمال الآلات المستخدمة فيها، والتي أدى تقسيم العمل إلى اختراعها، قد لا يستطيع، وإن بذل قصارى جهده، صنع أكثر من دبوس واحد في اليوم، ويضيف سميث أن الطريقة التي تزاول بها هذه المصلحة « تظهر لنا أن العمل فيها ليس مجرد صنعة محددة فحسب، بل هو مقسم إلى عدد من الفروع: رجل يشد السلك، آخر يقوّمه، ثالث يقطعه، رابع يدبّبه، خامس يشحذه ويعده لتلقي الرأس...»[٣].

وهكذا يتبين لنا أن صناعة الدبوس تنقسم إلى قرابة ثماني عشرة

---

(٢) آدم سميث – «ثروة الأمم».
(٣) المصدر نفسه.

عملية تقوم بإنجازها، في بعض المعامل، أيادٍ عدة.

وعلى الرغم من أن تلك المعامل لم تكن متطورة أو مجهّزة بكل الآلات الضرورية، فقد كان في مقدورها أن تنتج أكثر من ثمانية وأربعين ألف دبوس في اليوم. وعليه، فإذا ما اعتبرنا أن كل عامل يصنع عُشر الثمانية والأربعين ألف دبوس، أمكن القول إن العامل الواحد يصنع أربعة آلاف وثمانمئة دبوس يومياً.

وإن تطلبت الصناعة تقسيماً كبيراً لمختلف فروع العمل، فإن طبيعة الزراعة لا تحتمل الكثير من هذه التقسيمات. ويقول سميث في هذا السياق إنه «من المحال أن يُحكَم الفصل بين شغل الراعي وشغل زرّاع الذرة، كما يمكن أن يُحكَم الفصل بين صنعة النجار وصنعة الحداد، فمن يفلح الأرض ويمهدها، ومن يبذر البذار، ومن يحصد السنابل إنما هو في أكثر الأحيان شخص واحد»(٤).

لاحظ سميث أن الأمم الأوفر حظاً في الثراء تتفوّق على جاراتها في الصناعة لا في الزراعة، لأن الإنتاج الزراعي لا يختلف في حجمه أو نوعيته بين الدولة الفقيرة والغنية، والدليل بحسب سميث «أن حنطة بولندا تساوي في رخصها حنطة فرنسا، مع تساوي الإثنتين في الجودة، على الرغم من تطور البلد الثاني وتفوقه في الثروة»(٥). غير أن البلد الفقير، وإن كان يستطيع إلى حد ما أن ينافس البلد الغني في رخص زراعته وجودتها، إلا أنه لا يستطيع أن يزاحمه في صناعاته «فحرير فرنسا أفضل وأرخص من حرير إنكلترا، لأن صنعة الحرير، في ظل الرسوم الجمركية المرتفعة المفروضة على استيراد الحرير الخام،

(٤) المصدر نفسه.
(٥) المصدر نفسه.

لا تلائم مناخ إنكلترا تماماً كما تلائم مناخ فرنسا. لكن الأدوات المدنية والمنسوجات الصوفية الإنكليزية تفوق أية مقارنة مع نظيراتها الفرنسية، وهي أرخص بكثير وعلى القدر نفسه من الجودة ما يؤمّن لها الانتشار والتفوّق على الصناعات الفرنسية»(٦).

أدرك الصناعيون مزايا تقسيم العمل، لذلك استعانوا به في تنظيم النشاطات الاقتصادية المختلفة. ولاحظ آدم سميث أن هذا التقسيم قد يصل إلى أقصاه في البلدان التي تتمتع بدرجات عالية من التطور، ويقول «كم من الصنائع المختلفة يستعان بها في كل فرع من فروع صناعتي المنسوجات الكتانية والصوفية، من منتجي الكتان والصوف، إلى قصّاري الكتان وصقّاليه، أو إلى صباغي النسيج وصانعي الملابس»(٧).

وبحسب سميث، يحتاج تقسيم العمل وزيادة الإنتاج وتنمية الثروة إلى:

أولاً: أسواق واسعة يمكن من خلالها تصريف الإنتاج الناجم من عملية تقسيم العمل.

ثانياً: حكومة تحمي الأشخاص ورؤوس أموالهم ليطمئنوا على مشاريعهم وأموالهم إذ إن الأمم اليوم التي لا تؤمن الحماية لشعبها والمستثمرين الأجانب ينقصها وفرة في الاستثمار ونضوج النمو، والمشاركة في نظام العولمة المبني على ثوابت الحرية الفردية والقانون المتجانس الذي يؤمن الرعاية والانفتاح على دخول الأموال وخروجها من دون أي مشاكل أو عوائق.

(٦) المصدر نفسه.
(٧) المصدر نفسه.

ثالثاً: نظام مالي تكون فيه الضرائب عادلة ومعتدلة، فلا ترهق أصحاب العمل وتعيق توسيع مشاريعهم واستثماراتهم.

رابعاً: تأمين البنية التحتية والقوانين الوضعية لضمان وفرة رؤوس الأموال الضرورية لبناء المشاريع وتجهيزها بالمعدات والأدوات، بالإضافة إلى تأمين متطلبات العمال وأجورهم خلال المدة التي تستغرقها مرحلة الإنتاج ومن ثم توزيعها وبيعها في الأسواق.

إن رؤوس الأموال بحاجة إلى نظام تسود فيه الحرية الاقتصادية، لأن صاحب رأس المال تدفعه الأنانية والمنفعة الشخصية، فتحكم تصرفاته مصالح قد تلتقي مع مصالح المجتمع إذا أتيحت له الحرية ليستثمر أمواله في منتجات تعطيه الربح الأوفر والعائد الأفضل.

ويرى البعض أن الحرية الاقتصادية قد تولّد الاحتكار، ويقضي هذا الأمر على المنافسة التي بانعدامها تتأخر الإنتاجية، لكن مزاحمة السوق ما بين المنتجين تساهم في الحد من الربح وانحسار ارتفاع الأسعار؛ وهنا تقيد الحرية بتنفيذ المعايير والقوانين التي تحبّذ بناء المجتمع القادر العادل المزاحم المنافس المرتكز على الإنتاج والابتكار لا الاحتكار، مثال على ذلك القوانين التي وضعتها البلدان الرأسمالية لمنع التجار من الاتفاق على سعر واحد وبيع البضائع تحت سعر الكلفة لأن ذلك يشكل احتكاراً، ويؤدي إلى زيادة الأرباح وتقليص القيمة؛ فالقوى الانتاجية التي تمتلك الرساميل الكبيرة تدفع القوى الإنتاجية ذات الرساميل الأصغر إلى الخروج من المنافسة، وبالتالي تعود القوى الرأسمالية صاحبة الثروة والإنتاج لفرض الأسعار التي تتناسب

...مها الشخصية على حساب مصلحة المجتمع، هنا يتصل معنى ...ة بكيفية تفسيره ومدى انطباقه في تقبل المجتمعات وفي بنائها ...اف معاييره بين بلد وآخر.

الخلاصة أن الجديد الذي أضافه آدم سميث إلى أفكار المدرسة ...ة هو أن العمل مصدر الثروة، وأن الشروط التي ذكرها تجعل العمل أكثر مردوداً وتزيد من قوة الإنتاج. وعارض سميث بأفكاره الجديدة بعض المدارس الاقتصادية في ذلك الوقت كالمدرسة الطبيعية التي كانت تجد أن العمل الزراعي هو أساس هذه الثروة «إن العمل الزراعي أجدى من غيره ففي الزراعة يتضافر مجهودان وهما مجهود الزارع في عمله ومجهود الطبيعة»[8] والمدرسة التجارية التي كانت تعتبر أن العمل التجاري هو الأساس.

التخصص في العمل

يرجع سميث الزيادة في كمية العمل التي يمكن للعدد نفسه من الناس القيام بها جراء تقسيم العمل إلى ثلاثة ظروف مختلفة:

أولاً: تطوّر ذكاء العامل نتيجة ممارسته المتكررة للعمل نفسه، ما يزيد بالضرورة من كمية هذا العمل.

ثانياً: توفير الوقت الذي يهدر عادة خلال عملية الانتقال، لأنه من المستحيل أن ينتقل المرء بسرعة من نوع من الأعمال إلى نوع آخر يزاول في مكان آخر وبأدوات مختلفة. فعادة التلكؤ تجعل العامل خمولاً وكسولاً وتقلل كمية العمل الذي يستطيع القيام به.

(٨) دهمان: مصدر سبق ذكره.

ثالثاً: إدراك العامل أهمية استخدام الآلة في تيسير العمل وتسريعه.

ويضيف سميث أنه من النتائج الإيجابية لتقسيم العمل أن البشر يكونون أقرب إلى الوصول إلى هدف معين إذا انكبت قواهم الذهنية كلها وتركزت على موضوع واحد.

وهكذا فإن توزيع أجزاء العمل المختلفة على عدد من العمال يزيد من قدرتهم على الخلق والابتكار، فقسم كبير من الآلات المستعملة في الصنائع اخترعها عمال عاديون، ركّزوا أفكارهم على إيجاد أيسر الطرق لأداء عملهم.

مثال على ذلك، يقول سميث «في المحركات النارية الأولى كان يستعان بصبي ليفتح ويغلق الصلة بين المرجل والأسطوانة، وقد لاحظ واحد من هؤلاء الصبية أنه إذا ما ربط سلكاً من قبضة الصمّام الذي يفتح هذه الصلة إلى جزء آخر من الآلة، فإن الصمام يفتح ويغلق من دون تدخله. هكذا فإن أحد التحسينات العظمى التي أدخلت على هذه الآلة منذ اختراعها، كان من اكتشاف صبي أراد أن يوفّر جهده الخاص ويسهّل عمله»[٩].

على الرغم من هذه الفوائد التي أوردها آدم سميث حول تقسيم العمل، فهناك بعض المحاذير التي قد تنجم عن هذا التقسيم، موضحاً كيفية معالجتها فقال مثلاً «إن مزاولة العمل الواحد المتكرر والمستمر لمدة طويلة سوف يؤدي بالفرد إلى عدم استعمال ذكائه وقدرته على الابتكار وتحسين ظروف عمله، وفي النهاية قد يصل إلى الغباء

(٩) آدم سميث: المصدر نفسه.

والبلادة. وقد يبدو هذا القول مناقضاً لقوله الأول حول مزايا تقسيم العمل واحتمال تطور الفرد وتحسين ظروفه»[١٠].

فبين هذين الفكرين تأتي عملية التطور مقارنة مع المعرفة والتدريب، بحيث إن الأشياء لا تبقى ثابتة بل هي جزء من جسم متحرك يتطور مع اختلاف الزمان والمكان، من حيث الإنتاج العملي والفكري والإبداعي، فإن التأهيل المستمر قد يبعد العامل عن الخمول والإجهاد أو الملل، ويبقي آفاقه منفتحة لتعلّم أمور جديدة لمواكبة متطلبات العصر، فمتابعة التعليم أصبحت جزءاً لا يتجزأ من المحافظة على العمل. فعندما أدخل علم الكمبيوتر إلى العمل، على سبيل المثال، فإن الذين لم يتمرسوا على استخدامه باتوا غير قادرين على الاستمرار في عملهم، وفي بعض الأحيان أجبروا على التخلي عن وظائفهم رغم السنين الطويلة من الخبرة والاحتراف، لكن التكنولوجيا فرّقت بينهم وبين إمكانية الاستمرار في تأدية عملهم.

ولا يعني هذا أن هؤلاء لم يتمكنوا من إيجاد وظائف جديدة أو المساهمة في تطور الاقتصاد، حيث إن الأموال التي ادخروها عندما كانوا موظفين ذوي خبرة دفعتهم إلى الاستثمار في شركات ومشاريع أمنت لهم استمرارية العمل، وهذا ما حدث في أميركا مع بدايات انتشار الكمبيوتر بين ثمانينات القرن الماضي وتسعيناته.

القيمة عند آدم سميث

تميّز آدم سميث بطريقته في تقييمه لما يعرف بالقيمة، حيث

(١٠) د.عبد الرسول سلمان – معالم الفكرالاقتصادي شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد ١٩٦٦، ص ١٤٦.

قسمها إلى نوعين أولهما قيمة الاستعمال أو القيمة الاستعمالية وهي تشير إلى قيمة السلعة بالنسبة لمن يستعملها أو يستخدمها، أما الثانية فهي قيمة التبادل وهي القيمة التي يقايض من خلالها في الأسواق. وهنا يحتدم النقاش ويشتد حول نظرية القيمة بين أنصار الرأسمالية من جهة ومؤيدي الاشتراكية من جهة أخرى . وفيما يرجع الاشتراكيون سبب القيمة ومصدرها إلى العمل وحده، يحاول الرأسماليون أن يبينوا أهمية رأس المال في الإنتاج وفي خلق القيمة وتكوينها[١١].

كان العمل هو الأساس في فكر آدم سميث من خلال تعريفه لتكوّن المجتمع الاقتصادي وتنميته، موضحاً أن الأشياء ذات القيمة الاستعمالية الكبرى غالباً ما تكون قيمتها التبادلية قليلة أو معدومة والعكس صحيح. مثال على ذلك هو عندما تحدث عن أهمية المياه ومنفعتها، لكنه اعتقد في وقتها أنه لا يمكن أن يشترى بها شيء ولا تبادل بشيء.

هذا ما يؤكد أن علم الاقتصاد بمكوناته الفكرية والأيديولوجية يعكس مراحل الزمان والمكان وطبيعة البيئة التي يتعايش فيها. فاليوم ينظر إلى المياه كحاجة أساسية يتم من خلالها عقد المعاهدات وبناء الدول وجنوح هذه الدول نحو السلم أو الحرب . فالكثير من الأزمات المستعصية قائمة على عدم تواجد المياه بوفرة، وإن كانت الأخيرة لم تكن لتمثل شيئاً لآدم سميث في وقته.

إن الفكر الاقتصادي تبدل مع تطور التكنولوجيا وترابط الدول عبر المعاهدات والتبادل التجاري وحركة انتقال الأموال، وعملية زيادة الإنتاج والإبداع، فالفكر الاقتصادي تحدّث مثلاً عن أن أي زيادة في

(١١) د. سلمان / المصدر نفسه – ص ١٤٨.

...موال ستؤدي حتماً إلى التضخم، لكننا لاحظنا أن بعض الأسواق ...الية التي شهدت زيادة كبيرة في حجم الأموال انخفض فيها معدل ... التضخم وانخفض معه حجم الفائدة.

لكن هذه المعادلة تطبّق فقط على الدول الرأسمالية الغنية التي ...تطيع، من خلال قوتها الاقتصادية والسياسية ونفوذها العسكري، ...أمين حاجتها من الأموال مع الحفاظ في الوقت نفسه على نسبة نمو ...رتفعة وهبوط واضح في أسعار الفائدة والتضخم.

وبالعودة إلى مقياس القيمة ـ كما أوردها سميث ـ لأي سلعة فإنه ...كون بحسبان كمية العمل المبذول في إنتاجها. وإذا كان العمل يؤلف العنصر الوحيد الذي تتشكل منه تكاليف الإنتاج في المجتمعات البدائية، فحينئذ تسمى نظرية القيمة بنظرية قيمة العمل . أما إذا كانت هذه التكاليف تتكون بالإضافة إلى أجور العمل من حصة صاحب رأس المال وحصة صاحب الأرض، كما هو الحال في المجتمعات المتمدنة، عندها تسمى نظرية القيمة بنظرية تكاليف الإنتاج العامة.

ويتضح لنا أن العمل هو المقياس الشامل والأوحد للقيمة الذي يمكننا بواسطته مقارنة قيم السلع المختلفة في كل زمان ومكان، إلا أنه ليس الشيء الوحيد الذي تقدر به قيمة السلع عادة إذ إن «الوقت المطلوب في نوعين مختلفين من العمل لن يحدد بمفرده دائماً نسبة كمية العمل لأن الاختلاف في كمية العناء المبذول ينبغي أن تؤخذ بالحسبان»[١٢].

ورفض سميث المنطق القائل بتواجد «ارتباط بين القيمة أو السعر

(١٢) آدم سميث، ثروة الأمم.

من جهة والمنفعة أو أي عامل أو عنصر لا يتعلق بتكاليف الإنتاج أو بالمنتج البائع من جهة أخرى» لأن قيمة السلعة لا تأتي من غير منتجها[13].

السعر عند سميث

بعد أن فسر سميث نظرية القيمة من حيث مصدرها ومقياسها، اعتبر أن لكل سلعة سعرين أولهما السعر الحقيقي أو الطبيعي الذي يتمتع بالقيمة نفسها دائماً، والآخر هو السعر الإسمي أو النقدي الذي يتغير مع تغير قانون العرض والطلب وتبدل أسعار العملات .

ويرى سميث أن قانون العرض والطلب يلعب دوراً إيجابياً في إيجاد ما يعرف بالتوازن العفوي بين عنصري الإنتاج والاستهلاك داخل الأسواق «فمتى زاد الإنتاج وبالتالي زادت كمية العرض عن كمية الطلب هبط السعر، وهبوطه يقلل من أرباح المنتجين أو يوقعهم بالخسارة فيتوقفون عن الإنتاج وبذلك تعود الكميات المعروضة إلى الانخفاض، ويعود التوزن بين الإنتاج والاستهلاك. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هبوط السعر يفسح مجال الشراء أمام عدد أكبر من الطالبين»[14].

لكن هذا التصوّر الذي قدمه سميث لا يصح دوماً، فمن البديهي أنه عندما ينخفض سعر أي سلعة يزداد الطلب عليها تلقائياً نتيجة إقبال الناس على شرائها، وبالتالي يضطر المنتجون إلى زيادة الإنتاج تلبية لحجم الكميات المطلوبة، فلا تتوقف عجلة الحياة الاقتصادية عن

(١٣) دهمان، مصدر سابق، ص ٨٣ .

(١٤) المصدر نفسه، ص ٨٤-٨٥.

…ران. كما أن المزاحمة أو المنافسة بين المنتجين أنفسهم تدفع بهم …اً إلى زيادة كميات السلع المعروضة وتخفيض الأسعار، رغبة منهم …حقيق نسبة أرباح أعلى.

ولم يحصر سميث دور قانون العرض والطلب في خلق التوازن … الإنتاج والاستهلاك فقط، بل عمّمه ليشمل نواحي عدّة، …وازن بين عدد السكان وكميات الغذاء حيث قال إن «ازدياد عدد …كان دون أن يرافقه ازدياد في كمية المواد الغذائية يؤدي حتماً إلى …س الغذاء والمجاعة وكثرة الوفيات، وهذه تؤدي بدورها إلى إنقاص …د السكان وإعادة التوازن بينهم وكميات الغذاء إلى ما كانت …اه»[15].

وكما هو معروف في المفهوم الاقتصادي، فإن زيادة الطلب على … سلعة قد يؤدي إلى ارتفاع قيمتها وخصوصاً إذا كانت قيمة هذه …لعة قد حدد العرض فيها، أو إن كان هناك شبه احتكار لها، على …بيل المثال فإننا نلاحظ أن أسعار الألماس تحافظ على مستواها وربما …م مرور الزمن يصبح ثمنها أعلى، والسبب في ذلك أولاً أن الألماس …لعة نادرة، وثانياً تواجد نوع من الاحتكار لأسواق الألماس بحيث لا …م هؤلاء المحتكرون بإغراق الأسواق بمزيد من كميات الألماس.

هنا يرتبط العرض بالطبيعة لأن الذي يحدد أسعار الألماس والنفط والغاز الطبيعي هو العامل الطبيعي، وإن كانت التكنولوجيا الحديثة قد …اعد أحياناً في تخفيض أسعاره، لكن شركات الاحتكار وزيادة الاستهلاك تحدّان من حدوث ذلك. ويبدو لنا أن المواد الطبيعية مع

(١٥) دهمان – المصدر نفسه، ص ٨٥.

الكثافة السكانية تساهمان في ارتفاع المواد الأساسية خاصة وأن الطبيعة تمتلك كميات محدودة تكفي لمدة معينة من الزمن.

إن الطبيعة تمتلك مواد خاصة بها، وبالتالي فإنها تتحكم بالأسعار صعوداً أو هبوطاً، وتسمح أيضاً برواج الاحتكار لأن سلعة معينة لا تتوافر إلا في نقطة جغرافية محددة . أما المواد التي يصنعها فكر الإنسان فإنه يتحكم هو بأسعارها التي تكون أكثر ثباتاً وملاءمة للمستهلكين بسبب سهولة إنتاجها وتوافر كمياتها.

فالتكنولوجيا والعلم الحديث حدّدا، بنسبة عالية، كمية الاحتياطي المتواجد من النفط والغاز الطبيعي، ولهذا السبب ترتفع أسعارهما بصورة مستمرة كلما زاد الاستهلاك، بالإضافة إلى عوامل أخرى لها طابع سياسي وأمني وسيكولوجي.

أما في مسألة الإنتاج، فقد أدى ازدياد الطلب على التكنولوجيا المبنية على مساهمة الإنسان في تطوير ومكننة صناعة التقنيات إلى انخفاض الأسعار والإبداع في الإنتاج وتطوير الآلات أو المعدات التقنية. فزيادة الطلب على الكومبيوتر ـ على سبيل المثال ـ ساعدت على خفض سعر هذا الجهاز أولاً وتطويره عما كان عليه قبل عشرين عاماً في الدرجة الثانية.

ويشمل هذا الأمر معظم الإلكترونيات إذ إن الأبحاث العلمية المرتبطة بفكر الإنسان تناقض أحياناً قانون العرض والطلب، وفي أحيان أخرى فإن زيادة الطلب، على المديين المتوسط والطويل، قد تؤدي إلى هبوط الأسعار ومد المجتمع برفاهية جديدة مليئة بالرفاه والرخاء.

على الرغم من أن سميث لم يطور فكرة القيمة الاستعمالية، فإنه

...حثه على الثراء وأسبابه والتخصص وتقسيم العمل والمبادلة.

إن القوة الإنتاجية تتسع اليوم بفعل التطور التكنولوجي الذي ... على زيادة الإنتاج وبالتالي انخفاض الأسعار. إن بلداناً كالصين ... ونيسيا وتايلندا التي دخلت عالم التقدم التقني والمكننة ارتفع ...جها بشكل لافت وهبطت التكلفة فيها لتقتصر أحياناً على كلفة ...امل فقط.

نظرية التوزيع

ينتقل آدم سميث من نظرية القيمة إلى نظرية التوزيع، «ليبين فيها ... أن دخول عوائد ومكافآت أو عوامل الإنتاج الثلاثة: الأجور، الريع والربح، تحدد لكل عامل من هذه العوامل التي ... ركت في الإنتاج»(٦).

لا يستقر سميث على نظرية واحدة فيما يخص الأجور، غير أن نظرية أجر الكفاف (Subsistence Theory of Wages) هي الشائعة في كتاباته. تبين هذه النظرية أن الأجور تساوي عادة قيم المواد الغذائية اللازمة لاستمرار العامل وعائلته على مستوى الكفاف. وقد يزيد مستوى الأجور أو يقل عن مستوى الكفاف، ويعتمد ذلك على حالة البلد أو المرحلة التي يمر بها.

فإذا كان البلد مرّ بمرحلة ازدهار ونمو، حيث الاستثمار في تزايد ورأس المال ينمو ويتراكم، في هذه الحالة يزداد الطلب على العمال والأيادي العاملة وترتفع الأجور إلى ما فوق مستوى الكفاف.

---

(١) د. سلمان - مصدر سبق ذكره، ص ١٦٣.

أما إذا توقف النمو والازدهار وجنحت الفعاليات الاقتصادية إلى الاستقرار، فإن نمو السكان سوف يتوقف بعدما تزايد في الفترة السابقة، وبالتالي سيقل الطلب على الأيادي العاملة وسيكون عرضها أكثر من الطلب الواقع عليها أو مساوياً له، عندها يزداد التنافس بين العمال وتهبط الأجور حينئذ من جديد إلى مستوى الكفاف.

أما إذا تدهورت الحياة الاقتصادية في البلد، وهبطت الفعاليات الاقتصادية دون مستواها الاعتيادي، فسيقل الطلب على العمال وستشتد المنافسة بينهم أكثر من السابق، فتهبط الأجور إلى ما دون مستوى الكفاف، وعندها تقل المنافسة بين العمال وترتفع الأجور من جديد إلى مستواها السابق أي مستوى الكفاف.

إلى جانب نظريته حول أجر الكفاف، أدرك سميث ضرورة زيادة أجور العمال، «لأن زيادتها تدفع العمال إلى العمل وتزيد قوتهم وإنتاجيتهم»[(٢)].

وذكّر سميث أن الأجور تختلف مع اختلاف الأعمال، وتتناسب أحيانا مع صعوبتها وسهولتها ومع المهارة والخبرة وأهمية العمل .

أما فيما يخص الريع، فيبدي سميث آراء مختلفة، فتارةً يقول إن الأرض من المكونات الثلاثة التي تدخل في خلق القيمة وتكوين الثمن، وفي هذه الحالة يعتبر الريع عائداً يتولّد نتيجة ما تنتجه الأرض، أو نتيجة ما تقدمه مع العوامل الأخرى للإنتاج، لذا فإنها كلفة من تكاليف الإنتاج.

---

(٢) د. سلمان - المصدر نفسه ، ص ١٥٥.

ويقول في مجال آخر إن الريع عائد احتكاري يتولّد نتيجة تملك الأرض واحتكارها.

ويرى سميث، في مجال ثالث، أن الريع يعتمد على الثمن ولا يدخل في تحديد القيمة أو الثمن، لأن الريع يظهر فقط عندما يكون الثمن مرتفعاً، بحيث يزيد عن تكاليف العمل ورأس المال، أو عن الأجور والأرباح. والربح هو ذلك الجزء من القيمة الذي يحصل عليه صاحب العمل أو صاحب رأس المال. ويتكلم سميث عن مقدار الربح الذي يتوقف على كمية رأس المال المستخدم في الإنتاج، والذي يتأثر بنوع العمل ويختلف باختلاف الوقت والمكان. كذلك، فإن معدل الأرباح يتأثر بمقدار رأس المال المستثمر في القطر، فكلما زاد رأس المال اشتدت المنافسة بين المنتجين وهبطت الأرباح وزاد الطلب على العمال وارتفعت الأجور، لذا فإن الأرباح والأجور تتحركان باتجاه معاكس بعضهما مع البعض الآخر.

ويعدل سميث عن نظريته في الربح ويأتي بأفكار أخرى، فيقول إن الربح والريع ما هما إلا استقطاعان استقطعهما الرأسمالي أو صاحب العمل من القيمة التي ولدها العامل، نتيجة تملكهما للأرض ورأس المال واحتكارهما لهما.

إن ترديد آدم سميث لنظرية قيمة العمل وقبوله بنظرية الكفاف ألهم الاشتراكيين وكارل ماركس وعلمهم فكرة الاستغلال وفائض القيمة.

التجارة الخارجية

كان آدم سميث من أشد المنتقدين للتجار ولسياساتهم في التجارة

الخارجية، ومن أكثر المدافعين عن حرية التجارة وعدم التدخل في النشاطات الاقتصادية المختلفة. وقد بين سميث من خلال « نظرية المنفعة المطلقة» (The Theory of Absolute Advantage) أن حرية التجارة تمكّن كل قطر من زيادة دخله أو ثروته بسبب التخصص أو تقسيم العمل الذي يتولّد نتيجة حرية التجارة وعدم التدخل فيها ونتيجة رفع الحواجز الجمركية بين الأمم.

يعتبر مبدأ التخصص أو تقسيم العمل الحجر الأساس في اقتصاديات آدم سميث، ويشمل هذا المبدأ التجارة الخارجية والعلاقات بين الأمم.

وفي معرض دفاعه عن حرية التجارة قال سميث «إن التصرف المنطقي والرشيد أن يستورد القطر أو يشتري من قطر آخر سلعة تكلفه أقل مما لو أنتجها هو بنفسه داخل القطر . فالأجدر بكل قطر إذاً أن يتخصص في إنتاج السلعة أو السلع التي له في إنتاجها منفعة مطلقة على الآخرين، ثم يبادل ما زاد عن حاجته من هذه السلع بما فاض عن حاجة الأقطار الأخرى من سلعهم»[٣].

يتولد التخصص أو تقسيم العمل الذي ينشأ بين الأقطار، بالإضافة إلى حرية التجارة، نتيجة العوامل الخاصة بين تلك الأقطار مثل: اختلاف المناخ والتربة ودرجات الحرارة والرطوبة، أو نتيجة توفر بعض الموارد الطبيعية فيها أو اختلافها عن غيرها من حيث الجودة والكمية...

وتتوفر المنفعة المطلقة في الإنتاج فيما إذا تمكن أحد الأقطار من

(٣) د. سلمان – المصدر نفسه ، ص ١٥٨.

ج وحدات معينة من سلعة ما بتكاليف أقل مما يتمكن من إنتاجها آخر.

وقد ساهمت المدرسة الكلاسيكية في وضع الثوابت المنظمة لحركة جارة الخارجية، ولفتت إلى أهمية التنافس في تقدم المجتمعات حقيق المصلحة العامة. في المقابل رأت هذه المدرسة أن إضعاف ملية التنافس يدفع أصحاب الشركات إلى رفع الأسعار وممارسة صالحهم الشخصية.

إن زيادة الحوافز تؤدي إلى التطور والإبداع وتلبية حاجات المجتمع، وتسمح بحرية انتقال البضائع والرساميل، كما تعزز المنافسة تزيد الإنتاج. أما العوائق التي تفرض من قبل الأنظمة المالية (زيادة الضرائب أو تحديد كمية الاستيراد)، فإنها تؤدي على المدى الطويل إلى تراجع وكساد الصناعة المحلية. وقد تجلى ذلك في المرحلة التنافسية بين الولايات المتحدة واليابان، حيث اتبعت الحكومة الأمريكية ما يعرف «بمبدأ الحمائية» فقدمت لشركات السيارات حوافز كثيرة (كخفض الضرائب ورفع الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة)، ما أدى إلى تراجع الإنتاجية والتطور في صناعة السيارة الأمريكية. في حين كانت الصناعة اليابانية تنفق على تحسين مصانعها وتطوير بضائعها بسرعة أعلى وكلفة أقل، كي تنافس القيود المفروضة من قبل الولايات المتحدة.

وفي ظل المضاربات الاقتصادية، خسرت أميركا منذ العام ٢٠٠٠ حتى اليوم أكثر من ثلاثة ملايين وظيفة للمصانع، حيث سقطت – GM وهي جزء من عصب الحياة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين ـ تحت أعباء أكثر من ملياري دولار، وأعلنت أنها سوف تسرح أكثر من ثلاثين ألف موظف، كما أغلقت عشرات المصانع.

ولا تستطيع GM مواجهة الصناعة اليابانية والألمانية، فقد احتلت شركة تويوتا المرتبة الأولى في العالم من حيث المبيعات التي بلغت تسعة ملايين سيارة في العالم متفوقة بذلك على GM. وتجدر الإشارة إلى أن «كلفة العامل في أميركا تزيد على ٦٤ دولاراً في الساعة مقابل ٣,٥ دولارات في الصين وأقل بكثير في إندونيسيا والهند وماليزيا»[٤].

إن القوانين العصرية تكفل حرية التجارة وحرية انتقال الرساميل، بحيث يسمح بدخول الأموال وخروجها دون قيود، ويجب أن تضمن المعاهدات الدولية سير العملية التنافسية التي تنظم حركة التجارة وانتقال الأموال، وتؤدي إلى النمو والتطور وارتفاع الاستثمارات، كما تحول دون وضع قوانين تعجيزية تساهم في إعاقة التنافس.

ويبدو أننا سنشهد بوادر منافسة اقتصادية، وبما أن القوة لا يمكن فصلها عن الاقتصاد، فإن أي أزمة اقتصادية سوف تضعف التأثير العالمي لأي قوة لا تمتلك الفكر والمال والبنية الاقتصادية التحتية والإبداع والتطور. وقد مثلت الصناعة في الولايات المتحدة في فترة الخمسينات ٣٠٪ من الوظائف، أما الآن فهي لا تتعدى ال ١٢٪، ومن المفارقة أن الولايات المتحدة اليوم تشهد أدنى نسبة من البطالة، ففي مقابل التراجع في الصناعة يزدهر قطاع الخدمات في مجتمع المعلومات، ما يوفر فرص عمل جديدة لعدد كبير من الأيدي العاملة.

(٤) نيويورك تايمز - ١٠ كانون الثاني ٢٠٠٦.

الاعتقاد بالنظام الطبيعي والمصلحة الشخصية والدعوة للحرية:

كان آدم سميث مؤمناً بالفلسفة الطبيعية ومن أبرز أنصارها، لذلك اعتقد بوجود نظام طبيعي وقوانين طبيعية يمكن بواسطتها تفسير الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، كما يمكن بواسطتها معرفة حدوث هذه الظواهر أو توقع حدوثها. هذا النظام يعمل ذاتياً وتلقائياً، كما أنه يولد نتائج مفيدة للفرد والمجتمع. ويقول سميث «يجب على الدولة أن تمتنع عن التدخل في هذا النظام وتتركه يعمل حراً وكما يجب أن يكون، فإن أي تدخّل من قبل الدولة في سير هذا النظام قد يؤدي إلى الإخلال به وبالنتائج التي تتولد عنه»[٥].

هذا الاعتقاد يدعو إلى رفع كافة القيود والعقبات التي قد توضع أمام الفعاليات الاقتصادية، وفيه دعوة واضحة إلى الحرية وعدم التدخل، ما دام النظام يعمل تلقائياً ويأتي بأحسن النتائج وأنفعها. وقد تحدث سميث في هذا المجال عن اليد غير المنظورة التي تقود الفرد للعمل على خدمة المجتمع، في الوقت الذي يسعى هو إلى خدمة نفسه، فالفرد هو خير حاكم ومدبر لشؤونه من كافة الساسة والمشرعين.

تشمل الدعوة إلى الحركة التي تصورها سميث ثلاثة أركان أو مبادىء أساسية:

١. الحرية الفردية.

٢. حرية التملك.

٣. حرية الدافع الفردي وإدارة المشروع.

(٥) د. سلمان - المصدر السابق نفسه، ص ١٦٢.

السياسة الاقتصادية وواجبات الدولة والمالية العامة:

إن تحقيق هذه الحريات يستلزم من الدولة اتباع سياسة عدم التدخل، كما عليها أن تقوم بواجبات معينة لا تتعداها إلى سواها. وهذه الواجبات هي:

١. حماية القطر والدفاع عنه من الاعتداءات والهجوم الخارجي.

٢. حماية كل فرد في القطر من أي ظلم أو تعسف أو اعتداء قد يقع عليه من أي فرد أو جهة كانت، والمحافظة على النظام والقانون.

٣. إنشاء وإدامة بعض الأعمال والمعاهد العامة التي لا يقدم على إنشائها الفرد.

وبالرغم من ذلك، نجد آدم سميث يتراجع أحياناً عن سياسة عدم التدخل أو سياسة الحرية الاقتصادية، ويدعو الدولة إلى التدخل والعمل على تقليص هذه الحرية والحد من مفعولها، مثل التدخل لحماية السفن التجارية ووسائط النقل البحرية لأهميتها في الدفاع عن القطر وحمايته، وكذلك التدخل لحماية بعض الصناعات الناشئة والتي تبشر بنجاح في المستقبل.

نظرية الريع عند آدم سميث

المقصود بكلمة ريع في المفهوم الإنكليزي أحد معنيين:

«الأول: الأجر الذي يقدمه المزارع لمالك الأرض لقاء استغلاله لها مدة معينة من الزمن.

الثاني: الميزة المادية التي تتمتع بها أرض خصبة بالنسبة إلى أرض ثانية أقل خصوبة منها، أو الفائض القيمي أو النقدي الذي تحققه الأرض الخصبة بالنسبة إلى أرض أخرى أقل خصوبة»[١].

إن «الريع المتزايد، مع تكاثر عدد السكان، يؤدي إلى إرتفاع مستوى الأثمان ارتفاعاً كبيراً وبالتالي إلى بؤس الطبقات العمالية والفئات الضعيفة اقتصادياً»[٢].

يعتبر الغذاء البشري المحصول الوحيد الذي يدرّ دائماً بعض الريع لمالك الأرض، أما بقية المحاصيل فقد تفعل أو لا تفعل ذلك باختلاف الظروف، ويبدو أن الكساء والمأوى هما ـ بعد الغذاء ـ الحاجتان الأساسيتان للبشرية.

(١) د. عزمي رجب - مبادىء الاقتصاد السياسي، ص ٥٦ - ٥٧.
(٢) المصدر نفسه.

تستطيع الأرض أن توفر مواد الكساء والمأوى لعدد من الناس، أكبر من ذاك الذي تستطيع أن تطعمه، أما في وضعها المستصلح فهي تستطيع أحياناً أن تطعم عدداً من الناس أكثر مما تستطيع أن تؤمن لهم تلك المواد.

في الحال الأولى ثمة وفرة مفرطة في الكساء والمأوى، أما في الحال الثانية فثمة ندرة تزيد من قيمة المواد بالضرورة، وفي هذه الحالة كثيراً ما ينشأ طلب لأكثر مما يمكن الحصول عليه، ولذلك من الممكن لثمنها أن يدرَّ شيئاً من الريع لمالك الأرض.

وتكون البلدان آهلة بالسكان بالقياس إلى عدد الناس الذين تستطيع إطعامهم، فعندما يتوفر الغذاء يسهل العثور على الكسوة والمسكن الضروريين. كما يمكّن استصلاح الأرض وزراعتها عائلة واحدة من توفير الغذاء لاثنتين، بحيث يصبح عمل نصف المجتمع كافياً لتوفير الغذاء للكل، ولذلك، فإن النصف الثاني، أو القسم الأكبر منه، يمكن أن يستخدم في تلبية حاجات البشر الأخرى ورغباتهم. فالكسوة والمسكن، وأثاث المنزل، ولوازمه أيضاً، هي هدف القسم الأكبر من تلك الحاجات والأهواء. لذا يكدّ الفقراء، للحصول على الغذاء، في تلبية أهواء الأثرياء، وينافس بعضهم بعضاً في رخص العمل الذي يقومون به وإتقانه كي يضمنوا الحصول عليه بصورة مؤكدة. وعليه فإن الغذاء ليس مصدر الريع الأصلي فحسب، بل إن كل جزء آخر من محصول الأرض الذي يدرُّ ريعاً إنما يستمد قيمته من تحسين قوى العمل في إنتاج الغذاء، بواسطة استصلاح الأرض وزراعتها .

فكلما ازدادت خصوبة الأرض في إنتاج الغذاء لا تزداد قيمة الأراضي التي ينالها الإصلاح، لأنّ الغذاء لا يشكل الجزء الأساسي

من ثروات العالم، بل إن وفرة الغذاء هي التي تمنح الجزء الرئيسي من قيمة أنواع عديدة أخرى من الثروات.

عرفت الأمم القديمة ملكية الأرض، وكانت تقوم بشيء من التجارة الخارجية، حيث تجد عند جيرانها الأغنى منها طلباً على كل مواد الكسوة التي تنتجها بلادهم، والتي لا يمكن أن تصنّع في أرضهم ولا أن تستهلك، وهي لذلك تدرُّ شيئاً من الريع لمالك الأرض. فالصوف في إنكلترا، على سبيل المثال، لم يكن يستهلك في الأزمنة القديمة ولا يصنّع، لكنه وجد سوقاً في بلاد فلاندرز الأيسر حالاً في ذلك الزمن والأكثر كدّاً. وكان ثمن الصوف يدرُّ شيئاً من ريع الأرض التي أنتجته. أما البلدان التي لم تعرف أية تجارة خارجية، فإن من شأن مواد الكسوة فيها أن تكون على قدر من الوفرة، لذا فإن القسم الأكبر منها يُرمى باعتباره بلا فائدة، ولا يعود بأي ريع على مالك الأرض.

يعتبر سميث أن «كون منجم فحم حجري يستطيع توفير ريع ما، فذلك يتوقف إلى حد ما على خصوبته، وإلى حد آخر على موقعه»[٣]. فعلى سبيل المثال، بعض المناجم المؤاتية الموقع لا يمكن أن تستثمر نظراً لعقمها، والناتج المستخرج منها لا يسدد تكاليف العمل، ولا تدرُّ ربحاً ولا ريعاً.

وثمة مناجم أخرى لا يكفي إنتاجها لتسديد أجور العمل، وتعويض رأس المال المستخدم في تشغيلها إضافة إلى أرباحها المعتادة. وهي تدرّ بعض الربح لصاحب العمل ولكنها لا تدرُّ أي ريع لمالك الأرض.

---

(٤) آدم سميث - «ثروة الأمم».

يشجع القانون في البيرو على اكتشاف مناجم جديدة وتشغيلها، ويحق لكل من يكتشف منجماً جديداً أن يصبح مالكاً لهذا المنجم، ويستطيع أن يشغله من دون أن يدفع أي امتياز لمالك الأرض. كما يحق لأي شخص يكتشف منجم قصدير أن يعيّن حدوده إلى حدّ ما، وهذا ما يسمّى بتحديد المنجم. ويصبح المحدِّد هو المالك الحقيقي للمنجم، ويحق له إما أن يشغّله بنفسه، أو أن يؤجره إلى رجل آخر، من دون رضى مالك الأرض، الذي يجب أن يُدفع له امتياز صغير جداً عند تشغيل المنجم. وفي الحالتين يُضحّى بالحقوق المقدسة للملكية الخاصة من أجل المصالح الافتراضية للإيرادات العامة.

يقول المؤلفان، فريزيير وأوويللو، من النادر تواجد شخص يستطيع أن يجمع ثروة من الفضة، ومن الأندر أيضاً أن يوجد شخص جمع ثروة من منجم ذهب. ولمّا كانت الضريبة سيئة التحصيل على الفضة، فمن الأرجح أن تكون أسوأ تحصيلاً على الذهب؛ ولا بدّ أن يشكل الريع جزءاً أصغر بكثير من سعر الذهب مما يشكل أصلاً من سعر الفضة، ويعتبر سميث أن الذهب والفضة تتغير قيمتهما كباقي السلع الأخرى حيث يزداد سعرهما وينقص، تبعاً لمتغيرات السوق وكمية العمل. «فاكتشاف مناجم أمريكا الزاخرة خفضت، في القرن السادس عشر، قيمة الذهب والفضة في أوروبا حتى حوالى ثلث ما كانت عليه من قبل»[٤]. وفي هذا المعنى يمكن القول إن للعمل سعراً حقيقياً وسعراً إسمياً.

هناك تميز بين السعر الحقيقي والإسمي للسلع، فالسعر الحقيقي له القيمة نفسها دائماً، ولكن نظراً إلى التغيرات في قيمة الذهب

(٤) المصدر نفسه.

والفضة، فإن السعر الإسمي قد تكون له أحياناً قيم متفاوتة.

ويقول سميث «عندما يباع عقار ما، مع الاحتفاظ بالريع الدائم، من المهم جداً للعائلة التي يحفظ هذا الريع لها ألاّ تحدد قيمة هذا الريع بمبلغ مخصوص من النقد إذا كانت تريد إبقاء هذا الريع على القيمة نفسها»[٥].

يضيف سميث أن «التمييز بين السعر الحقيقي والإسمي قد ينفع في إقامة الريوع الدائمة، وفي عقد الإيجارات الطويلة الأجل، لكنه يكون بلا منفعة في البيع والشراء، أي في المعاملات المعتادة والشائعة في حياة البشر»[٦].

لذا فإن السعر الأرخص الذي يمكن أن تباع به المعادن ينتظم بالمبادئ نفسها التي تحدد السعر الأدنى لكافة السلع الأخرى، ولا بد له أن يكون كافياً لتعويض رأس المال والأرباح الاعتيادية. غير أن السعر الأغلى للمعادن لا يبدو محكوماً بالندرة أو الوفرة الفعلية لهذه المعادن، مثال: «زد ندرة الذهب إلى درجة معينة، فتصبح أصغر قطعة منه أنفس من الألماس، وتبادل بكمية أكبر من السلع الأخرى»[٧].

والطلب على هذه المعادن ينشأ إلى حد ما من منفعتها وإلى حد آخر من جمالها. «فالمقلاة الفضية تظل أنظف من مقلاة رصاصية أو نحاسية أو قصديرية؛ ومن شأن المزية نفسها أن تجعل من مقلاة ذهبية أفضل من مقلاة فضية»[٨]. إن مزية جمالهما تتعزز إلى حد بعيد

(٥) آدم سميث - «ثروة الأمم».
(٦) المصدر نفسه.
(٧) المصدر نفسه.
(٨) المصدر السابق.

بندرتهما، فالاستمتاع الرئيسي بالثروة عند السواد الأعظم من الأثرياء يكمن في استعراض الثروات، وهم مستعدون لأن يشتروا أمثال هذه الأشياء بسعر أغلى مما تُشترى به أشياء أجمل وأنفع إلا أنها أشيع. ومزايا المنفعة، والجمال، والندرة هي الأساس الأوّلي لغلاء سعر هذين المعدنين (الفضة والذهب).

والطلب على الأحجار الكريمة ينشأ كليا، كذلك، من جمالها. فهي لا يُرجى منها نفع إلا التزين؛ وتتعزز مزية جمالها كثيراً جراء ندرتها، فالأجور والأرباح يشكلان سعرها الغالي في معظم الأحيان. ولا يدخل الريع إلا في حصة ضئيلة جداً؛ وحدها أخصب المناجم تدرّ ريعاً معتبراً.

ولا تستطيع أغزر مناجم المعادن النفيسة أو الحجارة الكريمة أن تزيد شيئاً إلى ثروة العالم، «فالنتاج الذي يستمد قيمته الأساسية من ندرته، تتدهور قيمته جراء غزارته»[٩].

مذهب الحرية الفردية

ظهر مبدأ الحرية الفردية في أواخر القرن الثامن عشر وطوال القرن التاسع عشر، أي مع بدايات الثورة الصناعية ورواج استخدام الآلة في الإنتاج، وتسارع المبادلات التجارية. ويؤمن أنصار هذا المذهب بتواجد قوانين طبيعية صالحة تضمن خير المجتمع وسعادته، كما يؤمنون بحتمية بؤس وشقاء البشر. وبما أن هذا النظام فرضته الطبيعة لتنظيم كافة أشكال العمليات الاقتصادية فإنه غير قابل للتعديل أو التغيير.

(٩) المصدر نفسه.

غير أن الأزمات الاقتصادية التي عانت منها بعض المجتمعات، والتي لم تمنع سياسة الحرية من وقوعها، أدت إلى بروز نزعة تشاؤمية عند بعض مؤيدي هذا المبدأ أمثال مالتوس وريكاردو.

فقد عارض مالتوس نظرية آدم سميث القائلة بوجود توازن بين عدد السكان من جهة وكمية الغذاء من جهة ثانية، فاعتبر أن المشاكل الاجتماعية ناجمة عن ارتفاع عدد هؤلاء السكان بشكل يتخطى حجم المواد الغذائية المتوافرة. وأضاف مالتوس أن هذا الخلل في التوازن تجري « معالجته على طريقتين، الأولى إيجابية قامعة تؤدي إلى إنقاص عدد البشر كلما ازداد، والثانية مانعة تحول دون زيادة عدد السكان»[١٠].

كما اعتبر مالتوس أن الحركة المجتمعية ليست مستقرة على خلاف ما تصوّره سميث من ثبات واستقرار المجتمع ضمن نظام عالمي دائم.

خالف ريكاردو بنظريته حول الريع العقاري ما آمن الفيزيوقراطيون به، ومن بينهم آدم سميث، الذين نظروا إلى هذا الريع على أنه «منحة من منح الطبيعة وثمرة تنتج من تضافر المجهود البشري مع قوى الطبيعة»، فرأى ريكاردو أن هذا «الريع ليس دليلاً على كرم الطبيعة وسخائها بل نتيجة لبخلها وشحها»[١١]. وحجته في ذلك أن الأرض ضيقة ومن أراد استثمار قطعة منها عليه الاتفاق مع مالكها ودفع ريع هذه الأرض من حصة الإنتاج، مشيراً إلى أن هذا الريع يتجه إلى الإرتفاع بشكل مستمر مع اتجاه السكان أكثر فأكثر نحو استثمار الأراضي الأقل خصباً، حتى لا يبقى مجال لأي استثمار جديد.

(١٠) دهمان – مصدر سبق ذكره، ص ٩٥.
(١١) المصدر نفسه، ص ١٠١.

وقد وُجهت أقلام النقد إلى نظرية ريكاردو فرأى معارضوها أن «استخدام الأسمدة وزيادة رأس المال والجهد المبذولين في زراعة الأراضي يؤديان إلى زيادة في محصول الأرض، وبالتالي يمكن للبشر أن يستغنوا عن زراعة أراض جديدة قليلة الخصوبة»[١٢].

واعتبر ريكاردو أن ازدياد عدد السكان هو العامل المؤثر على طلب المنتجات الزراعية والاستثمارات الجديدة، لكنه تغاضى عن الدور الذي يلعبه السعر فارتفاعه أحياناً يؤدي إلى نقص الطلب وبالتالي نقص الحاجة إلى أراض جديدة ما يعني هبوطاً في الريع.

وفيها وصف ريكاردو التوزيع بالحركي لأنه يتطور ويتغير نتيجة الكثافة السكانية وارتفاع الريع، وأرجع «تكاليف الإنتاج إلى العمل وحده الذي يقدم على شكلين : مباشر يتمثل بجهد العامل وغير مباشر يتمثل برأس المال»[١٣].

قانون المنافذ

يعتبر جان باتيست ساي أحد الاقتصاديين الذين قدموا رؤية جديدة للإنتاج والصناعة، فلم يحصر عملية الإنتاج بخلق السلعة فقط بل تتعدى ذلك نحو تقديم الخدمة والمنفعة أيضاً؛ وربط باتيست ساي نمو الصناعة «بزيادة رؤوس الأموال المستثمرة فيها والتقدم الفني في استعمال الآلة. وهذه ناحية سبق أن أشار إليها آدم سميث إلا أنه أضاف أن نموها يتوقف على الدور الذي يلعبه المستحدث»[١٤].

(١٢) دهمان ، المصدر نفسه، ص ١٠٣.
(١٣) المصدر نفسه، ص، ١١١.
(١٤) المصدر نفسه، ص،١١٩-١٢٠.

يختلف هذا المستحدث عن الرأسمالي؛ فالريع يكون من حصة الأول من الإنتاج، أما الفائدة فهي من حصة صاحب رأس المال. ويعتبر المستحدث العنصر المهم لأنه يقوم بعملية تنظيم وإدارة جميع عناصر الإنتاج. وأشار ساي إلى أن الأزمات الاقتصادية تزول من تلقاء نفسها بفضل التوازن في نظام الحرية الفردية عبر ما أسماه بـ «قانون المنافذ».

خلص ساي في قانونه إلى أن «البضائع والخدمات تجري مبادلتها مع بضائع وخدمات ولهذا فإن البضائع تخلق بنفسها منفذاً لتصريفها»[١٥]، مقيداً مهمة النقد في أي عملية تبادل تجاري بدور الوسيط الذي يسهل إجراءها.

رفض باتيست ساي اعتبار مشكلة الكساد في المنتجات أزمة فيض عام في الانتاج بل هي امتناع المستهلكين عن الشراء لأنهم لا يملكون ما يشترونه به « فإذا اشتكى منتجو النسيج مثلاً من كساد منتجاتهم فليس ذلك لأن الإنتاج يفيض عن الحاجة بل لأن جميع أفراد المجتمع قد أمنوا حاجتهم من الكساء، ولأن المستهلكين لم ينتجوا بالمقابل ما يقدمونه بديلاً لهذا النسيج»[١٦].

وأثنى باتيست ساي على استعمال الآلة كدليل رقي، مضيفاً أن التقدم يجب أن يعمم ليشمل كافة فروع الإنتاج .

ويستند التحليل الذي قدمه باتيست ساي إلى نقطة خاطئة وهي اعتباره أن النقد واسطة للمبادلة فقط، وهذه نظرية مغايرة للواقع، فالفرد قد يعطي بضاعته لمجرد الحصول على النقد الذي يرغب

(١٥) المصدر نفسه، ص،١٢١.
(١٦) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

بادخاره، دون أن يفكر باستعماله في شراء سلع أخرى.

وعلى الرغم من ذلك يعتبر قانون المنافذ من «أمهات النظريات التي جاءت بها المدرسة الحرة. وقد حالت هذه النظرية دون وصول الأحرار إلى نظرية صحيحة في تفسير الأزمات والحوادث حتى عام ١٩٣٦ عندما جاء اللورد كينز بنظريته العامة ولفت النظر إلى دور النقد والادخار... وتأثيرهما في خلق الأزمات الاقتصادية»[١٧].

برنامج ميل الإصلاحي

لقد انهار هذا المذهب دعامة تلو الأخرى، إذ قال الاقتصادي الفرنسي جان ستيوارت ميل إن ما يبنى على أساس المنفعة والمصلحة الخاصة ليس بالحقيقة المطلقة بل تتقرب منها . ففي حين حصر الاقتصاديون الأحرار عمل الدولة بحماية الملكية وإقامة الأمن والعدالة، طالب ميل بتدخل هذه الدولة وتوسع وظائفها لتشمل الاعتناء بالتعليم وسن القوانين وبيع الأراضي الخالية في المستعمرات، وبالتالي تقوم هذه الدولة بالمشاريع الاقتصادية كافة.

واقترح ميل برنامجاً إصلاحياً يقع في ثلاث نقاط :

١. إلغاء العمل المأجور والاستعاضة عنه «بنظام آخر لا يستند إلى وجود أرباب عمل وعمال، بل إلى وجود جمعيات تعاونية إنتاجية يتعاون الأفراد في كل جمعية منها على الإنتاج كما يتعاون العمال في المشروع الذي يملكه رب العمل، ثم يقتسم أعضاء الجمعية التعاونية ثمرات عملهم التي تعاونوا على إنتاجها»[١٨].

(١٧) المصدر نفسه، ص، ١٢٣.
(١٨) المصدر نفسه، ص،١٢٥.

٢. مصادرة الريع العقاري باعتباره من حق المجتمع «لأن سبب وجوده ظاهرة اجتماعية هي تزايد السكان ولا يرجع هذا السبب إلى جهد أو فضل من المالكين العقاريين»[١٩]، لكنه يوضح أن مصادرة هذا الريع تتم عبر «فرض ضرائب ثقيلة باهظة تطرحها الدولة على هذا الريع لتستطيع بواسطتها أن تنتزعه من المالكين، وتجعله يذهب بالنتيجة إلى المجتمع»[٢٠].

٣. تحديد حق الوراثة حيث «يفرض في الميراث حدّ أعلى لا يجوز للمرء أن يمتلك عن طريق الإرث مقداراً أكبر منه، ويحدد أصحاب هذا الحق»[٢١] . ولكنه يستثني حق المالك في التصرف بملكه قبل وفاته.

(١٩) المصدر نفسه، ص،١٣٢.
(٢٠) المصدر نفسه، ص، ١٣٣.
(٢١) المصدر نفسه، ص ١٣٤.

الاقتصاد الموجّه

لم ينجح نظام الحرية الفردية في إيجاد الحلول الناجعة لمواجهة الأزمات الاقتصادية، الأمر الذي دفع الدولة إلى اتخاذ تدابير معينة لمعالجة هذه الأزمات دون تحديد الهدف أو الغاية النهائية من وراء هذه التدابير، وهكذا اتجه العالم رويداً رويداً نحو ما عرف بالاقتصاد الموجه.

عمل جون مينار كينز ـ أحد كبار الاقتصاديين الإنكليز ـ على تفادي النقص في سياسة الاقتصاد الموجّه، من خلال الكتاب الذي أصدره عام ١٩٣٦ بعنوان «النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقد» محدثاً بذلك ثورة هامة في علم الاقتصاد السياسي عرفت باسم الثورة الكينزية .

رأى كينز في كتابه ضرورة وضع نظرية عامة شاملة تجمع ما تناوله غيره من الاقتصاديين في نظريات متفرقة. وفيما اقتصرت دراسة الاقتصاديين السابقين على الدخل العام في إطار توزيع الثروة، اعتبر كينز أن هذا الدخل ليس مفروضاً على البشر بل هو عرضة لتغيير مقداره، لافتاً إلى ضرورة دراسة الدخل العام والكيفية التي يتحدد فيها هذا المقدار.

وأوضح كينز أهمية النقد والسياسة النقدية التي تعتمدها الدولة والمصارف في تحديد مقدار الدخل العام للمجتمع. وهكذا فقد نظر إلى عناصر العملية الاقتصادية، من دخل واستخدام وعرض وطلب وادخار وغيرها، نظرة عامة نسبة إلى الدولة بمجموعها العام لا نسبة إلى الفرد أو المؤسسة.

الدخل القومي العام

ربط كينز كل العمليات الاقتصادية بالدخل القومي باعتباره مصدر الطلب في السوق، وبالتالي الأساس الذي يتوقف عليه تصريف المنتجات ومدى استخدام اليد العاملة ونسبة البطالة.

وبحسب كينز، فإن الدخل القومي ينتج عن نوعين من النفقات أولهما «النفقات الاستهلاكية التي تصرف في الأسواق ثمناً لمواد استهلاكية، وثانيهما نفقات التثمير التي تنفق في المشاريع الاستثمارية»[1].

النفقات الاستهلاكية

اعتقد كينز أن الاستهلاك الإنفاقي عملية مرتبطة بمجموعي الدخل والاستهلاك على حد سواء، « فالإنسان ينزع دوماً نحو زيادة استهلاكه كلما ازداد دخله؛ إلا أن ما يزيده في استهلاكه لا يعادل الزيادة في دخله بل تكون زيادة الاستهلاك دون زيادة الدخل»[2].

وهذا ما يسمّى بالنزعة الهامشية نحو الاستهلاك. ولا يقتصر أثر

---

(١) دهمان - المصدر نفسه، ص ١٣٤ - ٢٨٥.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ٢٨٦.

هذه النفقة الاستهلاكية على الدخل القومي فقط بل يتعداه إلى ما يسمى بـ «المضاعف» أي وضع قوة شرائية بين يدي المؤسسة التي صنعت البضاعة من جهة، وخلق مجال لعمل جديد داخل هذه المؤسسة من جهة أخرى، ما يعني وضع قوة شرائية بأيدي عمالها، وخلق طلب جديد في السوق وتواجد نفقة استهلاكية ثانية غير الأولى وهكذا دواليك. ويحدد مقدار هذا المضاعف كمية العمل النهائية التي تولّدها هذه النفقة.

نفقات التثمير:

رأى كينز أن ما يدفع المستحدثين على الاستثمار هو مقارنة الجدوى الهامشية لرأس المال بسعر الفائدة. والأول هو النسبة المئوية المقدرة للربح السنوي الذي قد يحصل عليه المستثمر جراء استثمار رأسماله خلال مدة زمنية معينة.

وفيما رأى بعض الاقتصاديين أن سعر الفائدة ثمن للتوفير وأن ارتفاع هذا السعر يؤدي إلى زيادة الادخار الذي تبقى من الاستهلاك، اعتبر كينز أن أهمية الفائدة تكمن في أنها تشكل مالاً نقدياً جاهزاً في تصرف صاحبها، فسعر الفائدة يتعلق بمدى رغبة أصحاب المال في الاحتفاظ برؤوس أموالهم نقداً حاضراً وقت الطلب ويتأثر هذا السعر بكمية النقد المتداول في الأسواق، فكلما ازدادت هذه الكمية هبط سعر الفائدة والعكس صحيح.

البطالة

ركز الكلاسيكيون في أبحاثهم على العرض وليس الطلب، لأن العرض يحدد إجمالي كمية الطلب عند باتيست ساي.

لكن كينز رفض القول بوجود مثل هذا الخلل في التوازن بين العرض والطلب بالنسبة للبضائع، فالنزعة نحو الاستهلاك تكاد تكون ثابتة نوعاً ما، وهذا التوازن يتوقف على التساوي بين التوفير والتثمير. ومن البديهي أن ميول الإنسان نحو التوفير أكثر منها نحو الاستثمار، وبالتالي بقاء جزء من الدخل مدّخراً يساهم في تناقص الدخل القومي وهبوط الأجور وانخفاض استخدام اليد العاملة تباعاً. وحين يتساوى العرض والطلب من دون استخدام أو تشغيل اليد العاملة بالضرورة يصبح عندها الوضع الاقتصادي في حالة توازن بطالة أو توازن نقص استخدام.

علاج الأزمة الاقتصادية

طرح كينز حلولاً للأزمات الاقتصادية تبدأ بهجر سياسة الحرية الاقتصادية وعودة تدخل الدولة ليس لخفض الأجور أو رفع سعر الفائدة كما ارتأى غيره لأن هبوط مستوى هذه الأجور سوف يؤدي إلى نقص في دخل الطبقات العمالية التي تحرك الاستهلاك . ويعتقد كينز أنه إذا تركت الحرية للأسواق الاقتصادية ستصبح غير مستقرة، ومن المحتمل أن تنشأ حالات من الركود الاقتصادي طويلة الأمد.

لذا شجع على تدخل الدولة من خلال ما يعرف بسياسة زيادة الإنفاق وخفض الضرائب ولهذه الغاية اقترح تدابير عدة:

أ ـ السياسة النقدية

نادى كينز بضرورة وضع الدولة سياسة نقدية تؤمن توافر النقد المتداول من جهة وتضمن الحفاظ على سعر الفائدة في أدنى مستوى من جهة أخرى، ما يستوجب أولاً معالجة مشكلة تفضيل الناس للمال

الجاهز، لأن هذا التفضيل هو الذي يمنع عرض النقود وبالتالي ارتفاع الفائدة . ولتخفيض هذه الفائدة علينا، حسب كينز، إضعاف قيمة الوحدة النقدية بشكل غير مباشر، عبر زيادة كمية النقد المتداول.

صحيح أن هذه السياسة تقود إلى التضخم النقدي إلا أن كينز يرى أن «السياسة النقدية الناجحة ليست هي السياسة التي تساعد على الاحتفاظ بقيمة ثابتة للنقد بل هي التي تجعل النقد يساعد على نمو الفعالية الاقتصادية»[٣].

ب ـ الاستثمار العام

هنا تلجأ الدولة والإدارات الكبرى، وفقاً لكينز، إلى القيام بالاستثمارات العامة والأشغال البلدية لسد النقص في التثمير الخاص، لكنه استدرك أن اللجوء إلى مثل هذا الحل لا يكون إلا في حال أزمة البطالة ونقص استخدام الأيدي العاملة وبشكل لا يعوق الاستثمارات في القطاع الخاص.

ج ـ إعادة توزيع الثروة

طالب كينز بإعادة توزيع الدخل لتحقيق المساواة الاجتماعية، وذلك عبر فرض ضرائب جديدة على أصحاب المداخيل الكبيرة، ما يؤدي إلى هبوطها وتقريبها من الطبقات الفقيرة ذات الدخل المنخفض.

د ـ الحماية الاقتصادية:

يخالف كينز رؤية الاقتصاديين الأحرار أمثال آدم سميث الذين

(٣) دهمان - المصدر نفسه، ص ٣٠٢.

نادوا بحرية التبادل التجاري وإلغاء الحماية الجمركية، فاعتبر أن هذه الحرية يجب أن تكون في ظل اقتصاد بلغ مرحلة تشغيل كامل الأيدي العاملة، وخلاف ذلك على الدولة فرض سياسة جمركية حتى تخلق فرص عمل لعمالها، حينئذ تمتلك المناعة الكافية لمنافسة البضائع الأجنبية والمشاريع الخارجية.

نقد النظرية الكينزية

لاحظ بعض الاقتصاديين أن النزعة نحو الاستهلاك ليست ثابتة كما قال كينز بل تختلف باختلاف الطبقات الاجتماعية والبلدان وأنواع الاستهلاك.

وأشار هؤلاء إلى بعض الأسباب التي لم يأت كينز على ذكرها، والتي قد تدفع الناس إلى تفضيل النقد الجاهز تحديداً في حالات الحرب والأزمات الاقتصادية، حيث يسحبون ودائعهم من المصارف ويلجؤون أحياناً إلى العمل الجماعي للتوفير على شكل شركات تأمين.

وأخذ البعض على كينز تجاهله للدور الذي تلعبه مؤسسات القرض، خصوصاً في المشاريع الاستثمارية من خلال مد المستحدثين بالاعتمادات المالية اللازمة لمشاريعهم.

ولم يهتم كينز أيضاً بالنقابات العمالية المدافعة عن العمال وحقوقهم، والمطالبة برفع الأجور متى سنحت لها الفرصة.

تعامل كينز مع الاقتصاد كأنه اقتصاد مغلق، متناسياً ردود أفعال المستحدثين تجاه السياسة التدخلية، ومعتبراً أن هذه الدولة تتمتع بالكفاءة اللازمة للقيام بعمليات إصلاح اقتصادية.

على الرغم من دعوة كينز الدولة إلى التدخل لتوجيه دفة

الاقتصاد، فقد حافظ على بعض النقاط الإيجابية من نظام الحرية الفردية. من هنا نشأ مذهب الحرية الجديدة الذي يحدد للدولة نطاق عملها، فهي وإن كانت تستطيع التدخل لخلق التوازن أثناء

المزاحمة ومنع تشكل شركات الاحتكار، عليها أيضاً الحفاظ على مستوى معين من الأسعار لا تخرج عليه.

إقتصاد المعرفة

يحمل اقتصاد القرن الواحد والعشرين اسم اقتصاد المعرفة الذي يقوم على فهم جديد أكثرعمقاً لدور المعرفة، باعتبارها المكون الرئيسي للنظام الاقتصادي والاجتماعي المعاصر. وسيشهد العالم طفرة من الصناعات المعرفية التي تكون الأفكار منتجاتها، والبيانات موادها الأولية، والعقل البشري أداتها، وفي هذا السياق بزغت مفاهيم الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية التي تشكّل المعرفة جوهرها والقوة المحركة الرئيسية فيها.

لقد باتت المعرفة في هذا العصر جزءاً من التبادل التجاري والخدماتي والثقافي بين الشعوب، تتميز من خلالها الدول الغنية عن الدول الفقيرة أو المتخلفة. وبات للسيادة الوطنية وقوة المجتمع مكوّن أساسي يتمثل في قدرة هذا المجتمع على تصدير المعارف والابتكارات.

إن بناء الدولة الحديثة والحفاظ عليها يتطلبان تغيير بنية المجتمع وتشجيع المبادرات الفردية، وحض الشباب على التفكير والتجديد والابتكار، كي لا تهاجر الأدمغة إلى الدول الأجنبية، والسعي إلى إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده وإجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة التي لم تعد «ترفاً فكرياً» بل أصبحت أهم

عنصر من عناصر الإنتاج.

واعتبر بيل غايتس في مقال نشرته صحيفة الواشنطن بوست أن «الابتكار هو مصدر قيادة الولايات المتحدة إقتصادياً، ويشكّل أساس التنافس في الاقتصاد العالمي، فإنفاق الولايات المتحدة على الأبحاث وحماية الملكية الفكرية والأسواق المالية، من أهم الأسباب التي حوّلت المجتمع من مجرد أفكار إلى مؤسسات ناجحة». وخصصت الولايات المتحدة ٢,١٣٧ بليون دولار من الأموال الفيدرالية للأبحاث والتطوير للعام ٢٠٠٧، والهدف من ذلك إبقاء القدرة التنافسية في التكنولوجيا والأسواق العالمية. وشمل هذا الإنفاق شركات الهندسة والفيزياء والطاقة وغيرها من المجالات الحيوية الجديدة، إذ لا يكفي أن تقدم الدولة للمواطن خدمات الطبابة والتعليم الأولي والأمن وحسب، بل عليها أن تمده أيضاً بالحوافز الفكرية والدعم المادي والمعنوي كي يتحول إلى قوة منتجة، مؤهلة لبناء الدولة القوية والمنافسة.

يهدف اقتصاد المعرفة إلى تحقيق مردود اقتصادي ملموس يرتقي بالرأسمال البشري، وتعتبر المعرفة المورد الوحيد الذي لا ينضب، بل على العكس يزداد حجمه باستمرار، فيما لو تم إخضاعه للتشارك والمحاصصة، ما يجعله مجالاً خصباً للتنافس العالمي فضلاً عن كونه مولّداً فعلياً للثروة.

كل هذه الحقائق تؤكد أهمية العلوم بمختلف فروعها ودورها في النهوض بالأمم وإلحاقها بدائرة المنافسة، لذا فمن مصلحة الدول أن تزيد اهتمامها بقطاع التعليم العالي، وتخصص موازنات خاصة لبناء مراكز الأبحاث والدراسات على غرار ما قامت به الولايات المتحدة الأميركية.

ويتحقق هذا الأمر عندما تدرك هذه الدول أن الهدف من التقدم العلمي ليس الربح المادي المباشر والسريع، بل التأسيس لمجتمع العلم والمعرفة القادر على المزاحمة في الأسواق العالمية. فالشباب المثقف والمتعلم هو العنصر الوحيد القادر على النهوض بدولته وبالتالي الالتحاق بركب ثورة المعلومات واقتصاد المعرفة، لأن الأمية المعلوماتية أصبحت من المظاهر المعيقة للتقدم.

يعتمد اقتصاد المعرفة بشكل أساسي على نشر المعلومات واستثمارها، بالإضافة إلى توليدها وتساهم هذه العملية بتحويل المعرفة إلى سلعة تزداد أنواعها يومياً كما يزداد دورها في الاقتصاد العالمي.

تعكس المعرفة مدى السيطرة على الأشكال المختلفة للمعلومات ويمكن تقسيمها إلى أربعة أشكال(*):

١ ـ معرفة المعلومات:

تشتمل على معرفة الحقائق وهي أقرب ما تكون إلى معرفة المعلومات التقليدية.

٢ ـ معرفة العلة:

تشتمل على معرفة الأسباب وراء الظواهر الطبيعية واستثمارها لخدمة الإنسان، وتكمن هذه المعرفة وراء التقدم العلمي والتكنولوجي، ووراء الصناعة وإنتاج السلع المختلفة. وتتركز مصادر هذه المعرفة في وحدات التعليم والبحث والتطوير العام والخاص.

(*) د. محمد مراياتي - تكنولوجيا المعلومات والتعريب.

٣ ـ معرفة الكيفية:

وتشير هذه المعرفة إلى الخبرة في تنفيذ الأشياء سواء كانت هذه الأشياء إدارة الأفراد أو تشغيل العمليات أو تشغيل الأجهزة والآلات أو استخدامات التكنولوجيا المختلفة التي يحتاج الحصول على بعضها آليات مختلفة ومعقدة ومكلفة.

٤ ـ معرفة أهل الاختصاص:

وتزداد حالياً أهمية هذه المعرفة لأنها تسّرع في تنفيذ المشاريع تسريعا أكيداً وسليماً.

تحتل الولايات المتحدة الأميركية مرتبة الريادة في مجال الأبحاث والاكتشافات العلمية، ولكن، وفقاً لدراسة أجرتها أهم الشركات الأميركية(*) في شباط العام ٢٠٠٥ «فإن هذا التفوق بدأ يواجه مخاطر الانحدار، وقد يؤدي إلى انتزاع القوة التنافسية العالمية من الولايات المتحدة». الأمر الذي يستوجب ـ حسب الدراسة ـ الاستمرار في الاستثمار إذ شكلت سياسة الدعم الفيدرالية للعلوم والأبحاث الهندسية في الجامعات والمختبرات الوطنية جزءاً مهماً من الازدهار للولايات المتحدة لأكثر من نصف قرن، كما هيأ هذا النظام التعليمي أفضل العلماء والمهندسين الأميركيين، وحاول جذب الأدمغة والمهارات الأجنبية عبر تقديم الخدمات والتسهيلات التي تخدم أبحاثها.

(*) American Chemical Society, Intel, Lucent, Microsoft, Texas Instruments, National Association of Manufacturers...

ولم تفرّق الولايات المتحدة بين مواطنيها وبين الأجانب القادمين من مختلف أنحاء العالم، فنسبة الطلاب الأجانب في أميركا مرتفعة جداً، وقد أظهر تقرير للبنك الدولي العام الماضي أن الطلاب الأجانب «يشكلون ٨٠ ٪ من مجموع حملة الدكتوراه في اختصاصات الهندسة والمواد العلمية». فالأبحاث والتعليم والاكتشافات العلمية وكذلك الابتكار والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى القوى العاملة التي تمتلك مقومات تقنية، هي من الأسس التي يجب اعتمادها للمحافظة على التفوق العلمي.

وحمّل التقرير الذي أجرته الشركات الأميركية عام ٢٠٠٥ بعنوان: «he Task Force on The Future of American Innovation» الولايات المتحدة مسؤولية إضعاف الأبحاث العلمية بشكل كبير خلال الأعوام الماضية، لأنها لم توفر الدعم المادي لها. وحذّر التقرير من «أن عدم دعم الإنفاق على الأبحاث والتعليم قد يشكل خطراً على الأمن القومي الأميركي خلال الربع القادم من القرن الحادي والعشرين أكثر من احتمال خوض أي حرب جديدة، وعلى القادة الأميركيين أن يفهموا ذلك». وأشار التقرير كذلك إلى ارتفاع عدد المهندسين وحاملي الدكتوراه في العالم، وفيما بلغ عدد الخريجين من الجامعات الآسيوية في العام ٢٠٠٠ نسبة ١,٢ مليون متخرج من حملة شهادات الهندسة والعلوم ـ وهو العدد الأكبر في العالم ـ بلغ عدد هؤلاء الخريجين في روسيا وأوروبا الشرقية ٨٥٠ ألف متخرج، واقتصرت حصة الولايات المتحدة على حوالى ٥٠٠ ألف متخرج فقط، الأمر الذي أثار حفيظتها.

ويفضّل الآسيويون (تحديداً الصين، كوريا وتايوان) التعلّم في جامعاتهم الوطنية، خاصة بعد الازدياد الكبير في الإنفاق عليها، وقد

ارتفع عدد الذين قرروا الحصول على شهادة الدكتوراه من الجامعات الآسيوية من ٤٩٨٣ إلى ٩٩٤٢ شخص، ما يؤشر على توجه هذه الدول نحو تنمية قدراتها العلمية.

وفي مقال لافت في «نيويورك تايمز» في ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠٥ بعنوان «الصين تحاول إغراء الباحثين الأجانب من خلال جعل جامعاتها جامعات عظيمة» تقول الجريدة إن الصين تسعى إلى تحويل جامعاتها إلى أفضل الجامعات في العالم خلال هذا العقد، وتنفق مليارات الدولارات لإغراء كبار الباحثين وعلمائها المتواجدين في الغرب لإعادتهم إلى وطنهم الأم. ولقد استطاعت الصين إنجاز عمل مهم في حقل التعليم، وذلك عبر زيادة عدد الخريجين من حملة شهادة الدكتوراه بحوالى خمسة أضعاف ما كانوا عليه قبل خمس سنوات، حيث تعمل لتخريج ٤٨ ألف طالب من حملة الماجستير كل عام و٨٠٠٠ طالب من حملة الدكتوراه، وأنفقت حوالى ٤,١٠ مليار دولار عام ٢٠٠٣ على بناء الجامعات.

لقد تضاعفت مبيعات المنتجات التكنولوجية من العام ١٩٨٩ إلى العام ٢٠٠١، وفيما ارتفعت نسبة هذه المبيعات في الولايات المتحدة من ٤٢٣ مليار دولار إلى ٩٤٠ مليار دولار، زاد معدل النمو الصيني في الإنتاج التكنولوجي من ٣٠ مليار دولار إلى ٢٥٧ مليار دولار، أي ثمانية أضعاف النمو الأميركي قياساً إلى الفترة الزمنية نفسها.